مركز الانطلاقة للدراسات
ALENTILAQAH RESEARCH CENTER (A.R.C)

ورشة العمل الحوارية حول:"إسرائيل" ما بعد الانتخابات، تحولات في المشهد السياسي وحدود الخيارات الفلسطينية

معهد السياسات العامة
Institute of Public Policy

معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
Palestine Institute For National Security Research

[1]

[1]

أبرز توصيات الورشة

1) اعتماد استراتيجية فلسطينية شاملة للتعامل مع المستجدات الإسرائيلية

2) تعزيز الشرعية والمؤسسات الفلسطينية

3) تحديد الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية تجاه الحكومة الإسرائيلية المقبلة

4) الاتفاق على آليات وأشكال العمل الوطني

5) تطوير الحراك الدبلوماسي والسياسي الفلسطيني

6) دعم بناء معسكر فلسطيني ـ يهودي مؤيد للسلام

7) تطوير آليات متابعة المشهد الإسرائيلي

***

ملخص تقرير ورشة العمل الحوارية حول:
"إسرائيل" ما بعد الانتخابات، تحولات في المشهد السياسي وحدود الخيارات الفلسطينية

أولاً: خلفية الورشة وأهدافها

نظّم معهد السياسات العامة، بالشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبرت، وبالتعاون مع معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، ورشة حوارية متخصصة بعنوان «إسرائيل ما بعد الانتخابات: تحولات في المشهد السياسي وحدود الخيارات الفلسطينية»، بتاريخ 9 نوفمبر 2026، بمشاركة عدد من الشخصيات السياسية والأكاديمية والبحثية وممثلي المؤسسات المهتمة بالشأن الفلسطيني والإسرائيلي.

جاء تنظيم الورشة في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية وما أفرزته من تحولات في الخريطة الحزبية وتوازنات القوى داخل الكنيست، في ظل عدم تمكن أي من المعسكرين الرئيسيين من حسم الأغلبية البرلمانية بصورة تتيح له تشكيل الحكومة منفرداً. وقد أثارت النتائج تساؤلات حول طبيعة التحولات في المجتمع والنظام

السياسي الإسرائيلي، ومدى انعكاسها على السياسات تجاه الفلسطينيين، والخيارات المتاحة أمام صانع القرار الفلسطيني للتعامل مع المرحلة المقبلة.

وهدفت الورشة إلى تحليل دلالات النتائج الإنتخابية، وفهم التحولات في بنية المعسكرات السياسية الإسرائيلية، وإستشراف سيناريوهات تشكيل الحكومة المقبلة، وتقييم حدود التغيير المحتمل في السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، إلى جانب بحث سبل توظيف المستجدات السياسية بما يخدم المصالح الوطنية الفلسطينية.

وأكدت الكلمات الافتتاحية أهمية قراءة المشهد السياسي الإسرائيلي وتوازناته الداخلية، وربط ذلك ببلورة استراتيجية فلسطينية وطنية قوامها حماية المصالح والحقوق الوطنية، ومواجهة الاستيطان والضم، والتمسك بحق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال.

ثانياً: دلالات الانتخابات والتحولات في المشهد السياسي الإسرائيلي

أظهرت الانتخابات الإسرائيلية تحولات مهمة في موازين القوى الداخلية، لكنها لم تكن، وفقاً للمداخلات، مجرد منافسة تقليدية بين الأحزاب أو المرشحين، بل عكست صراعاً أوسع حول هوية إسرائيل وطبيعة الدولة التي تسعى القوى المتنافسة إلى تكريسها خلال المرحلة المقبلة.

وتمحور التنافس بصورة أساسية بين التيار اليميني الديني الاستيطاني، والتيار العلماني الليبرالي. وقد عكست النتائج تراجعاً في قدرة معسكر بنيامين نتنياهو وحلفائه على مواصلة الحكم بالتركيبة السابقة، دون أن يعني ذلك انتهاء نفوذ اليمين الديني والاستيطاني أو زوال تأثيره في الحياة السياسية الإسرائيلية.

وربطت المداخلات هذا التراجع بعدد من العوامل، أبرزها تداعيات أحداث السابع من أكتوبر 2023 والحرب على قطاع غزة، والتوترات الإقليمية، وتصاعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية، وتراجع الشعور بالأمن داخل المجتمع الإسرائيلي، فضلاً عن الانتقادات الموجهة إلى أداء الحكومة السابقة، وتراجع الثقة بقدرة السياسات العسكرية المتتابعة على تحقيق الأمن والاستقرار.

كما كشفت الانتخابات عن تعمق الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي، وإمكانية تحديد أربعة معسكرات سياسية واجتماعية رئيسية:

1. **المعسكر اليميني الديني الاستيطاني :**ويجمع بين التوجهات القومية المتشددة والمرجعيات الدينية والمشروع الاستيطاني.
2. **المعسكر الليبرالي :**ويدافع عن الطابع العلماني والمؤسساتي للدولة، ويعارض التوجهات التي تهدد النظام القضائي والديمقراطي.
3. **معسكر الحريديم :**وتتحكم في مواقفه حسابات دينية واجتماعية وسياسية خاصة.
4. **المعسكر العربي :**ويمثل المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل والقوى السياسية المرتبطة بهم.

ولا يقتصر هذا الاستقطاب على التنافس حول تشكيل الحكومة، بل يمتد إلى قضايا تتعلق بهوية الدولة وطبيعة نظامها السياسي ومؤسساتها، الأمر الذي يجعل التفاهم بين المعسكرات المختلفة أمراً معقداً.

المشاركة العربية ودورها السياسي

برزت المشاركة العربية باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في النتائج الانتخابية، حيث بلغت نسبة التصويت العربي نحو 81%، مقارنة بنسبة مشاركة عامة بلغت نحو 77%. وعكست هذه المشاركة إدراكاً متزايداً لدى المجتمع العربي لأهمية التأثير في موازين القوى السياسية ومواجهة صعود التيار اليميني المتشدد.

كما أظهرت القوائم العربية قدراً أكبر من المرونة والبراغماتية السياسية، من خلال استعدادها للتأثير في تشكيل الحكومة أو توفير شبكة أمان برلمانية لمعسكر التغيير، دون اشتراط المشاركة في المناصب الوزارية بالضرورة.

وطرحت المداخلات إمكانية تطوير التقارب بين القوى العربية وبعض القوى اليهودية الليبرالية والديمقراطية، استناداً إلى تقاطع المصالح في الدفاع عن الديمقراطية والمساواة والحقوق المدنية، مع أهمية ربط هذه المطالب بمواجهة الاحتلال والسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

ثالثاً: بدائل/سيناريوهات تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة

أفضت نتائج الانتخابات إلى وضع المعسكرين الرئيسيين أمام خيارات معقدة، نتيجة غياب أغلبية واضحة، وتباين المواقف السياسية والأيديولوجية بين مكونات كل معسكر.

وفي هذا السياق، تناولت المداخلات عدداً من السيناريوهات المحتملة أمام معسكر التغيير بقيادة غادي آيزنكوت، أبرزها:

- تشكيل حكومة مصغرة أو حكومة طوارئ تستند إلى تفاهمات بين بعض مكونات المعسكرات السياسية.
- تشكيل حكومة أقلية، مع الاستفادة من دعم القوائم العربية أو توفيرها شبكة أمان برلمانية.
- التوصل إلى تفاهمات أوسع مع أحزاب وقوى سياسية أخرى لتأمين الأغلبية اللازمة.
- استمرار الانسداد السياسي، بما قد يفضي إلى انتخابات جديدة إذا تعذر التوصل إلى صيغة ائتلافية مستقرة.

وفي المقابل، أشارت المداخلات إلى أن خيارات بنيامين نتنياهو أصبحت أكثر محدودية، في ظل تراجع قدرته على إعادة بناء ائتلافه السابق، ووجود خلافات داخل معسكره.

كما ناقشت الورشة انعكاسات التغيير المحتمل في القيادة الإسرائيلية على العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ورأت بعض المداخلات أن تراجع نتنياهو قد يتيح فرصة لإعادة ترتيب العلاقات مع واشنطن والعواصم الأوروبية، ولا سيما في ضوء التباينات التي ظهرت بشأن إدارة الملفات الإقليمية والحرب على غزة والسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومع ذلك، فإن تحسن العلاقات الإسرائيلية الخارجية أو إعادة بناء الثقة مع بعض الأطراف الدولية لا يعني بالضرورة حدوث تغيير جوهري في السياسات تجاه الفلسطينيين، بل قد يعكس إعادة ترتيب للأولويات والأدوات السياسية والدبلوماسية الإسرائيلية.

رابعاً: حدود التحول في السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين

شكّل التمييز بين تغيير القيادة السياسية الإسرائيلية والتغيير الفعلي في السياسات تجاه الفلسطينيين أحد المحاور الرئيسية للورشة. وأكدت المداخلات أن صعود معسكر التغيير بقيادة آيزنكوت يمثل تطوراً مهماً في المشهد الإسرائيلي، لكنه لا يشكل بالضرورة تحولاً جذرياً في الرؤية الإسرائيلية للصراع أو في الموقف من الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما يشمل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

فهناك فارق بين تغيير أسلوب إدارة الصراع وتغيير الموقف من جوهره. وقد تكون بعض مكونات معسكر التغيير أكثر استعداداً لاتخاذ إجراءات لتخفيف حدة المواجهة مع الفلسطينيين، وتحسين صورة إسرائيل دولياً، دون أن يعني ذلك تبني حل سياسي عادل أو الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، تناولت المداخلات عدداً من الملفات التي قد تشهد مراجعات أو تغييرات جزئية، من أبرزها:

- تحويل عائدات المقاصة والإفراج عن الأموال الفلسطينية المحتجزة.
- تخفيف القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وإزالة بعض الحواجز.
- إعادة السماح لعدد من العمال الفلسطينيين بالعمل داخل إسرائيل.
- تخفيف بعض الإجراءات الأمنية والاقتصادية والإدارية المفروضة على الفلسطينيين.
- اتخاذ خطوات تتعلق بقطاع غزة، بما في ذلك توسيع دور السلطة الفلسطينية في ترتيبات إدارته.
- مراجعة بعض السياسات المرتبطة بالاستيطان، بما فيها مشروع E1 واعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية.
- إعادة النظر في بعض التشريعات والإجراءات المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين.

وشددت المداخلات على ضرورة عدم التعامل مع أي إجراءات من هذا النوع باعتبارها دليلاً على تحول استراتيجي في الموقف الإسرائيلي؛ فقد تكون خطوات تكتيكية تستهدف تخفيف الضغوط الدولية، وتحسين صورة إسرائيل، واستعادة علاقاتها الخارجية.

وعليه، ينبغي أن يكون معيار تقييم أي حكومة إسرائيلية هو مدى استعدادها لاتخاذ قرارات فعلية تتصل بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وليس الاقتصار على إجراءات معيشية أو اقتصادية مؤقتة.

قطاع غزة وترتيبات المرحلة المقبلة

كم حظي قطاع غزة باهتمام خاص، باعتباره أحد الملفات المرشحة لتطورات سياسية وإدارية خلال المرحلة المقبلة، في ضوء الترتيبات المطروحة بشأن إدارة القطاع وإمكانية انتقال بعض المسؤوليات إلى مؤسسات فلسطينية.

وأشارت المداخلات إلى أن هذه التطورات قد تتيح فرصة أمام السلطة الفلسطينية لتعزيز دورها في غزة، إلا أن الاستفادة منها تتطلب استعداداً سياسياً ومؤسسياً، ورؤية واضحة لطبيعة الدور الفلسطيني المطلوب، وآليات استعادة الوحدة الوطنية، وتوفير الشرعية السياسية والمؤسسية لأي ترتيبات مقبلة.

خامساً: الخيارات الفلسطينية ومتطلبات بناء استراتيجية وطنية

أكدت المداخلات أن التعامل الفلسطيني مع نتائج الانتخابات الإسرائيلية لا ينبغي أن يقوم على انتظار التغيير داخل إسرائيل أو الرهان على شخصية سياسية بعينها، بل على امتلاك استراتيجية وطنية مستقلة قادرة على التعامل مع مختلف السيناريوهات.

وفي هذا الإطار، جرى التأكيد على ضرورة التحرك على مستويين متكاملين:

1) المستوى التكتيكي

يتعلق بالتعامل مع التطورات والإجراءات اليومية التي قد تتخذها الحكومة الإسرائيلية المقبلة، بما يشمل المقاصة، وحركة الأفراد والبضائع، والعمالة الفلسطينية، والحواجز، والقيود الأمنية والاقتصادية، وقطاع غزة.

ويقتضي هذا المستوى متابعة التطورات والاستفادة من أي فرص لتخفيف معاناة المواطنين، دون تقديم تنازلات سياسية أو منح الحكومة الإسرائيلية شرعية مجانية. كما يتطلب الحذر من توظيف الأحداث الميدانية أو الممارسات الفردية لتبرير فرض قيود إضافية على الفلسطينيين أو إعادة إنتاج السياسات الأمنية المتشددة.

2) المستوى الإستراتيجي

يرتبط ببلورة موقف فلسطيني موحد يحدد الحد الأدنى من المطالب الوطنية تجاه أي حكومة إسرائيلية، بصرف النظر عن هويتها أو قيادتها. ويشمل ذلك التأكيد على أن تحسين صورة إسرائيل دولياً أو إعادة دمجها في علاقاتها الإقليمية والدولية يجب ألا يتم على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية.

كما ينبغي ربط أي خطوات تتعلق بالتطبيع الإقليمي أو إعادة بناء العلاقات الدولية الإسرائيلية بتحقيق تقدم ملموس في الاعتراف بالدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، وعدم الاكتفاء بتحسين الظروف المعيشية أو الاقتصادية للفلسطينيين.

الإصلاح السياسي وتجديد الشرعية

وقد برز الإصلاح السياسي الفلسطيني باعتباره أحد الشروط الأساسية لتعزيز القدرة على التأثير في البيئة الدولية واستعادة المبادرة السياسية. وأكدت المداخلات أن استمرار غياب الانتخابات العامة، وضعف فاعلية بعض المؤسسات، يحدان من قدرة الفلسطينيين على استثمار التحولات الدولية والإقليمية.

ومن ثم، فإن تجديد الشرعية من خلال الانتخابات، وتعزيز المؤسسات، وإعادة بناء النظام السياسي، لا يمثل مجرد استجابة لمطالب خارجية، بل حاجة وطنية ترتبط بقدرة النظام السياسي الفلسطيني على تمثيل الشعب والدفاع عن حقوقه وإدارة المرحلة المقبلة.

سادساً: أبرز الاستنتاجات

في ضوء المداخلات والنقاشات التي شهدتها الورشة، يمكن إستخلاص الإستنتاجات الرئيسية الآتية:

1. حدوث تحول في موازين القوى الإسرائيلية :أظهرت الانتخابات تراجع قدرة معسكر نتنياهو على مواصلة الحكم بالتركيبة السابقة، لكنها لم تؤد إلى انتهاء نفوذ التيار اليميني الديني والاستيطاني، الذي ما زال يمتلك حضوراً سياسياً واجتماعياً مؤثراً.

2. الانتخابات صراع على هوية الدولة :لم يكن مستقبل التسوية السياسية مع الفلسطينيين محوراً مباشراً للتنافس الانتخابي، بل تمحور الصراع بدرجة كبيرة حول هوية إسرائيل وطبيعة نظامها السياسي واتجاهاته المستقبلية.

3. تعمق الاستقطاب الداخلي :تعكس النتائج انقساماً بين معسكرات سياسية واجتماعية متباينة، بما يجعل تشكيل حكومة مستقرة أمراً معقداً، ويحد من فرص التوصل إلى تفاهمات سياسية واسعة.

4. تعاظم أهمية المشاركة العربية :أظهرت نسبة التصويت العربي المرتفعة إدراكاً متزايداً لدى المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل لأهمية التأثير في موازين القوى، كما عززت فرص القوائم العربية في ممارسة دور سياسي وبرلماني مؤثر.

5. التغيير في القيادة لا يعني تغييراً في السياسات :لا يترتب على وصول قيادة إسرائيلية جديدة بالضرورة تحول جوهري في الموقف من الحقوق الوطنية الفلسطينية؛ فقد تقتصر التغييرات المحتملة على إجراءات تكتيكية تستهدف تخفيف الضغوط الدولية وتحسين صورة إسرائيل.

6. قطاع غزة ساحة محتملة لتطورات سياسية وإدارية :قد يشهد القطاع ترتيبات جديدة خلال المرحلة المقبلة، بما يتيح فرصاً لتعزيز الدور الفلسطيني، شريطة توافر الاستعداد المؤسسي والسياسي والرؤية الوطنية الموحدة.

7. أزمة الشرعية الفلسطينية تحد من القدرة على التأثير :إن غياب الانتخابات وضعف فاعلية المؤسسات يمثلان عاملين يحدان من قدرة الفلسطينيين على استثمار التحولات الدولية والإقليمية، ويعززان الحاجة إلى تجديد الشرعية وإعادة بناء النظام السياسي.

8. الحاجة إلى استراتيجية فلسطينية مستقلة :تتطلب المرحلة المقبلة تجاوز ردود الفعل والانتظار، والانتقال إلى بناء استراتيجية وطنية تحدد الأولويات والمطالب والوسائل، وتتعامل مع مختلف السيناريوهات الإسرائيلية دون الارتهان لها.

سابعاً: أبرز التوصيات

خلصت الورشة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تشكل إطاراً للتحرك الفلسطيني في المرحلة المقبلة:

1) اعتماد استراتيجية فلسطينية شاملة للتعامل مع المستجدات الإسرائيلية

تقوم على متابعة التحولات السياسية داخل إسرائيل، وتقييم السيناريوهات المختلفة، وعدم ربط الموقف الفلسطيني بتغير الأشخاص أو الحكومات. وينبغي التأكيد على أن أي تحسن في صورة إسرائيل أو علاقاتها الدولية يجب أن يقترن بتقدم فعلي في الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال.

2) تعزيز الشرعية والمؤسسات الفلسطينية

من خلال تهيئة الظروف لإجراء الانتخابات العامة، وتطوير أداء المؤسسات، وتوسيع المشاركة السياسية، بما يعزز قدرة النظام السياسي الفلسطيني على تمثيل الشعب والدفاع عن حقوقه، ويمنحه شرعية أقوى في التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

3) تحديد الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية تجاه الحكومة الإسرائيلية المقبلة

بما يشمل وقف الاستيطان والضم، وإنهاء القيود المفروضة على الفلسطينيين، والإفراج عن الأموال الفلسطينية، وتعزيز الدور الفلسطيني في قطاع غزة، والاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وينبغي أن تشكل هذه المطالب معياراً لتقييم سياسات الحكومة الإسرائيلية، بعيداً عن الاعتبارات الشخصية أو الانطباعات السياسية.

4) الاتفاق على آليات وأشكال العمل الوطني

من خلال بلورة موقف فلسطيني موحد يحدد الوسائل والأدوات السياسية والدبلوماسية والشعبية المناسبة، ويضمن تكامل الجهود الوطنية، ويحول دون توظيف الممارسات الفردية بصورة تضر بالمصالح الوطنية أو توفر ذرائع للاحتلال لفرض مزيد من القيود.

5) تطوير الحراك الدبلوماسي والسياسي الفلسطيني

عبر استثمار التحولات في المواقف الدولية، وتوسيع دائرة الدعم للقضية الفلسطينية، والعمل على ربط أي خطوات لإعادة تأهيل إسرائيل دولياً بتحقيق تقدم ملموس في الحقوق الوطنية الفلسطينية، وعدم السماح بتحويل التغير في القيادة الإسرائيلية إلى فرصة لاستعادة القبول الدولي دون تغيير فعلي في السياسات.

6) دعم بناء معسكر فلسطيني ـ يهودي مؤيد للسلام

يقوم على شراكة حقيقية بين القوى الفلسطينية والقوى الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان، ويربط بين المطالبة بالحقوق الوطنية الفلسطينية والدفاع عن الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان. وينبغي أن يتجاوز هذا التعاون الأطر التقليدية، وأن يستند إلى مصالح وقيم مشتركة واضحة.

7) تطوير آليات متابعة المشهد الإسرائيلي

من خلال تعزيز دور مراكز الأبحاث والخبراء والمؤسسات المتخصصة في رصد التحولات السياسية والاجتماعية والحزبية الإسرائيلية، وإعداد تقديرات موقف وأوراق سياسات دورية، وتحويل التحليلات إلى خيارات عملية وتوصيات قابلة للعرض على صناع القرار الفلسطيني.

خاتمة

أكدت مداولات الورشة أن الانتخابات الإسرائيلية أوجدت واقعاً سياسياً جديداً يستدعي قراءة متأنية، بعيداً عن التفاؤل المفرط أو التقليل من أهمية التحولات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية. فالتغيير في موازين القوى والقيادة السياسية لا يضمن بالضرورة تغييراً في السياسات تجاه الفلسطينيين، ما لم يقترن بقرارات وإجراءات ملموسة تتصل بإنهاء الاحتلال والاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

وفي المقابل، تظل قدرة الفلسطينيين على استثمار هذه التحولات مرتبطة بمدى امتلاكهم رؤية استراتيجية موحدة، ونظاماً سياسياً متجدداً، ومؤسسات فاعلة وشرعية، وأدوات سياسية ودبلوماسية قادرة على تحويل الفرص المتاحة إلى مكاسب وطنية.

وعليه، فإن التحدي الأساسي أمام صانع القرار الفلسطيني لا يتمثل في انتظار مآلات المشهد السياسي الإسرائيلي، وإنما في الاستعداد لمختلف احتمالاته، وتحديد المصالح والأهداف الوطنية، وبناء استراتيجية مستقلة تضمن ألا تتحول التغيرات داخل إسرائيل إلى مجرد فرصة لتحسين صورتها الدولية أو تخفيف الضغوط عنها، دون تحقيق تقدم حقيقي في مسار إنهاء الاحتلال وتجسيد الحقوق الوطنية الفلسطينية.

شهر 11 للعام 2026م

تابعوا نشرات ودراسات ومتابعات مركز الانطلاقة للدراسات على منصة أكاديمية عثمان أبوغربية، مفوضية التعبئة الفكرية بالحركة في تلغرام

https://t.me/fatahacad